



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٨٠/٢/٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مشروع قانون بزيادة ملكية الاراضى المستصلحة

بحث المهندس توفيق كرامة وزير
استصلاح الاراضى فى اجتماع مقد
امس سبع اثنين من المستشارين
القانونيين مشروع القانون الجديد
لتنظيم التصرف فى الاراضى البور
والصحراوية وذلك فى ضوء توجيهات
الرئيس انور السادات بتملك الارضى
لن يزرعها .

ويتضمن مشروع القانون الجديد
الذى سيعرض على الحزب الوطنى
الديمقراطى والقواعد التأسيسية خلال
الشهر الحالى عدة أحكام من بينها زيادة
الحد الاقصى للملكية الاراضى البور
والصحراوية الى مائة فدان بدلا من
خمس فدان .

كما يتضمن المشروع اتاحة الفرصة
للشركات العاملة فى مجال استصلاح
الاراضى واقامة المشروعات الزراعية
والصناعية فى تلك الاراضى التى
تستلحقها وبدون حداقصى بشرط ضمان
استصلاح هذه الاراضى .

كما يتيح مشروع القانون اكبر قدر من
المرونة فى تصرف الدولة فى اراضيها .